انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم مع العمل وغيره   ومنها النفي والاستثنا واما الاستثنا
من الاثبات كقولك جا القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر قال السيد قدس سره
ولعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان جزءا للمستثنى منه كما في المفرغ من النفي
نحو ما جاني الا زيد وكما في الذي تولى الله المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ما
جاني احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب الشركة او العكس وترديده في ذلك الحكم
وما يقابله من الحرمات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك
جاني القوم الا زيدا او ما جاني القوم الا زيدا وقولك قرات الا يوم كذا فلا يحسن فيه
ذلك الاعتبار   يصلح مثالا لقصر التعيين وفائدة نفي الغير واثبات المذكور
حيث شاني الوصفان حسبما هو المشبه على ردا لخطا فقط اذ لا اعتقاد عكس فيه
انما يستعملان قد استعمل كله انما في هذه العبارة لقصر الافراد كما لا يخفى الان
يقال انها لمجرد التاكيد   لتضمنه معنى ما والا قيل الموجب للحصر في انما موجود في
انما بالفتح فمن قال ان السبب في افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح
ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التاكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن هنا صرح الد
الزمخشري بان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم
اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس   واشار بلفظ
التضمن كما يفهم من لفظ التضمن انه ليس معناه حتى كانه هو يفهم منه ان معنى ما والا
في ضمن انما فاي شي معنى كونه في ضمنه فليتامل   سنده اي تضمنه ما والا هو نص كما
صرح به في الشرح وتحصل من شانه بيان افادتها القصر ويحتمل ان يرجع الضمير
الى المذكور اي بين المذكور من افادتها القصر وتضمنها معنى ما والا   اذ لا يصح
ان يعاملها بحكم واما ارتفاعهما على تاويل انما حرم الله شيا هو الميتة فلا مجال لارتكابه
مع ظهور هذا الوجه الصحيح كذا ذكر في الشرح فلذلك لم يتعرض له هنا   نحو المنطلق
زيد وزيد المنطلق ذكر المثالين لان لكل منهما مناسبة لما حكي فيه اما الاول فمن حيث
ان المسند اليه موصول واما الثاني فمن حيث ان المسند معرف باللام   ولقول
النحاة فيه انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا
قلت بل يدل على خصوص تضمنها معنى ما والا فانه ليس لنا من طرق القصر شي يثبت
به ما بعده وينفي ما سواه الا ما والا مثلا اذ اقلت ما زيد الا قائم فالواقع بعد
مجموع ما والا وهو قائم زيد مثبت وما سواه منفي ولا يحصل مثل ذلك في شي

من طرق القصر الاخر مثلا لا يصدق ان يقال في لا في كون زيد قائم لا قاعد انها لاثبات
ما بعدها ونفي ما سواه وهو ظاهر وكذلك سايرها فتامل   هذا اولا يسعد ان يقال
كانه ضرورة في العدول عن لفظ من لا ضرورة الى القول بان تقوم في انما يقوم انا فعل الغير
الغايب كما ذكره السلمي مع اجتماع النحاة على ان اليا للغايب غير مفرد المونث ومثناه
ولا الى القول بانه مسند الى المستثنى منه لما فيه من مخالفة الظاهر قوله ولصحة انفصال
الضمير معه اذ المراد حصر الفعل في الفاعل المضمر احتمل ان يجب الفصل نظرا الى ان الفصل
المقدر كالمحقق وحينئذ يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا
يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا
والاول هو الوجه هكذا في شرح المفتاح وقد يقال على الاحتمال الاول الذي هو الوجه
لا يتعين ان يكون المراد بالصحة ما يعم الوجوب فان المراد ان لفظ انما من حيث هو مع قطع
النظر عن كونه مقصودا به قصر الصفة على الموصوف او العكس يكون معه الامران
واما تعين شي من الامرين اعني الاتصال والانفصال حين القصد الى احد الامرين اعني
قصر الصفة على الموصوف والعكس فامر اخر   اذ لا ضرورة الخ هذا مبني على ما ذهب اليه ابن
مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح
مغني اللبيب بان هذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة اذ ما او قلما لان الشعرا قادرون على
تغيير التراكيب والاتيان بالالفاظ المختلفة ولا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه
ثم قال والمعروف المجاز في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سوا
كان للشاعر عنه مندوحة ام لا انتهى   واخر عطف تفسيري لقوله فصل الضمير فانه
كان حال الاتصال مستترا لا يوصف بتاخر في اللفظ   اي يقدم ما حقه التاخير
اما ان يكون مبنيا على ما ذهب السكاكي في افادة نحو انا فعلت القصر او على الاغلب
كان ان الانسب لم يقل كان عليه لحصول الاكتفا بالمناسبة على ما تكرر فيما سبق
الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكيب ولطايف اعتبارات البلغا حتى
ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته لا يدركه والسابق الى المعاني الفعلية ربما فتش
في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في اياك نعبد للاهتمام وما يقال انه للحصر
لا دليل عليه وروي عن بعض العلما انه سئل عن فائدة التقديم في القران اجاب بانه

Copyright © King Saud University